

بورصة قطر وشركاتها تن من تداعيات الوباء

الاعتماد المفرط على صادرات الغاز يثير قلق المستثمرين

0	85.90	53	85.10	87.90	106	85.90	0.00	QNNS	الملاحه	0
11,074	59.50	37	59.50	59.70	500	61.00	61.00	MCQS	القطرية	2,835
0	28.05	500	25.40	30.85	449	28.05	0.00	QCFS	السيما	66,103
4,827	148.00	440	148.00	141.90	78	142.70	140.00	QFLS	قطر للرقود	5,405
0	62.00	200	60.00	62.00	1,116	62.00	0.00	WDAM	ودام	125,531
6,120	52.10	1,000	51.10	53.00	1,000	52.80	52.30	GWCS	مخازن	12,369
4,236	22.23	2,784	22.23	22.30	16,250	22.50	22.22	QGTS	مطافئ	0
0	21.51		20.05	21.80	2,888	21.51	0.00	DBIS	ملاحة	0
75,472			30.35	30.40	1,001	31.00	31.00	BRES	برية	0
0			75.10	77.40	250	77.50	0.00	MCCS	مجمع المعاني	0
11,450			12.73	12.95	7,450	13.10	12.92	AHCS	أصل	500
5,000			10.03	10.20	2,111	10.11	10.06	QOIS	قاروصان	0
56,540			15.45	15.50	3,000	15.78	15.50	ERES	إردان القابضة	0
13,622			53.00		2,146	54.50	53.10	IHGS	الإسلامية القابضة	13,527
192,37			29.80		341	30.80	29.00	GIS	الخليج للتجارة	10,000
653,7			10.40		3,000	10.40	10.50	VFQS	فوق القوق	6,923
24			15.01		2,341	15.50	15.01	MPHC	مسجد	3,239
					50	173.50	171.00	MERS	ميرة	38,045

أرقام مقلقة وأفاق قاتمة

لكنّ العثور على مشتريين أصبح في غاية الصعوبة بسبب انهيار الطلب الناجم عن شلل الاقتصاد العالمي وكون الأسواق متخمة بالمعرض أصلاً قبل تفشي وباء كورونا. وقالت ريببكا تشيا المحللة لدى شركة كبلر للبيانات إن ناقلة الغاز المسال "السهلة" التي كان من المفترض أن تتجه إلى الهند في الأول من أبريل، متوقفة دون عمل في ميناء راس لفان. ولا يبدو أن أمام الدوحة سوى مواصلة السحب من الاحتياطات المالية، في ظل التزاماتها الاستعراضية الواسعة في مشاريع البناء استعداداً لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 ومعاناتها من المقاطعة العربية، التي قوّضت معظم النشاطات الاقتصادية. ويبدو أن قطر تتجه لاحتقان اقتصادي مهدد بالانفجار، حين تتحول مشاريع البناء الكبيرة إلى عبء ثقل، بعد استخدامها لمرة واحدة في استضافة البطولة.

وكشفت مصادر مطلعة الأسبوع الماضي أن شركة قطر للبترول خاطبت في تحرك نادر عدداً من المشتريين في آسيا وأوروبا، عارضة عليهم شحنات غاز طبيعي مسال في السوق الفورية. ويأتي ذلك بعد ازدياد عدد الناقلات المحملة بالغاز القطري، التي تجوب البحار دون أن تجد مشتريين، بسبب تراجع الطلب وقيام بعض الشركات بإلغاء عقود مبرمة. وأصدرت شركة بروننت الهندية، أكبر مستورد للغاز في الهند، إخطاراً للشركة القطرية بإلغاء الشحنات المتعاقدة عليها بسبب إعلان حالة القوة القاهرة بسبب تراجع الطلب وعدم قدرتها على استلام الشحنات القطرية. كما أجبر التراجع الحاد في الطلب على الغاز في أوروبا، الناجم عن عمليات إغلاق حدث من الإنتاج الصناعي، مؤزدي الغاز الطبيعي المسال مثل قطر على البحث عن مشتريين بدلاء.

يفرض تحويلات متواصلة إلى الخارج والتي ارتفعت العام الماضي بنسبة 3.5 في المئة لتصل إلى نحو 12 مليار دولار.

21 في المئة نسبة تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة القطرية منذ بداية العام الحالي

وتظهر الأزمة في حجم تخصيصات البنك المركزي المنخفضة نسبياً لبرنامج دعم القطاع من قبل المصارف المحلية والذي وضع له سقفاً عند 3 مليارات ريال (820 مليون دولار). وتجد قطر صعوبة في بيع الغاز بعد إلغاء عقود شراء، الأمر الذي يضغط على إيراداتها المالية، التي تحتاجها بشدة لمواجهة تضخم إنفاقها المحلي وتدابير المقاطعة العربية.

ثقة المستثمرين بالأفاق الاقتصادية للبلاد. وقالت داناي كيرياكوبولو كبيرة الاقتصاديين في منتدى المؤسسات النقدية والمالية، وهو مؤسسة بحثية، إن المشكلة تكمن في أن بعض الدول نقلت في السنوات العشر الماضية احتياطاتها من بنوكها المركزية إلى الصناديق السيادية بحثاً عن تحقيق عوائد أكبر. وأضافت أن "ذلك يمثل مشكلة الآن لأنه أصبحت لديها احتياطات أكبر في الصندوق السيادي مما لدى البنك المركزي في وقت تحتاج فيه للاحتياطات للدفاع عن العملة". وتعاني قطر من نزيف متواصل للسيولة بسبب التداعيات الاقتصادية القاسية للمقاطعة العربية، التي أدت إلى انهيار كبير في أسعار العقارات والأصول وموجة متواصلة من رحيل الاستثمارات. كما أن ارتفاع نسبة الوافدين، الذين يشكلون أكثر من 90 في المئة من السكان

تشير بيانات بورصة قطر إلى موجة نزوح صناديق الاستثمار الأجنبية وتخليها عما بحوزتها من الأسهم المحلية في ظل انسداد الأفق الاقتصادي، الذي تفاقم بسبب تفشي فايروس كورونا في ظل اعتماد البلاد المفرط على منتج واحد هو الغاز، الذي انهارت أسعاره بسبب تلاشي الطلب وتخمة الأسواق.

لندن - اتسعت خسائر البورصة القطرية أمس بعد تزايد المؤشرات على عمق الأزمات الاقتصادية الهيكلية لتصل خسائر المؤشر الرئيسي لسوق الدوحة للأوراق المالية إلى أكثر من 21 في المئة منذ بداية العام الحالي. وأدت ضغوط بيع المحافظ الأجنبية لها بحوزتها من الأسهم القطرية، إلى تراجع المؤشر الرئيسي منذ بداية الأسبوع بنحو 3.5 في المئة لتفقد القيمة السوقية للشركات العشرين التي يضمها المؤشر نحو 18 مليار ريال من قيمتها. وتركزت عمليات البيع والتراجع الحاد هذا الأسبوع في أسهم الاتصالات والصناعات، وهو ما يعكس المخاوف بشأن عمليات الإغلاق الشامل للأنشطة الاقتصادية لمواجهة تفشي وباء فايروس كورونا "كوفيد - 19".

وتزامن ذلك مع اتساع نطاق إغلاق الأنشطة الصناعية، حيث أعلن مجلس إدارة شركة "المجموعة" إيقاف تشغيل مصنعين للإسمنت اعتباراً من اليوم الأربعاء، دون وضع سقف زمني محدد. ويرجح محللون أن يصبح الاقتصاد القطري من أشد المتضررين من انتشار فايروس كورونا بسبب اعتماده الشديد على تصدير سلعة واحدة هي الغاز، الذي انهارت أسعاره نتيجة انهيار الطلب العالمي وتخمة الأسواق بالإمدادات الوفيرة.

وترجح تقارير عالمية أن يضطر الصندوق السيادي القطري لتكثيف عمليات بيع الأصول الخارجية لمعالجة أزمة السيولة المتواصلة في البلاد منذ فرض المقاطعة العربية على الدوحة قبل نحو 3 سنوات. وباع جهاز قطر للاستثمار بالفعل أصولاً تقدر بعشرات المليارات من الدولارات في السنوات الماضية لتخفيف نزيف السيولة المتواصل نتيجة انحدار

نمو مفاجئ لقطاع الصناعة الصيني

بكين - أظهر النشاط الصناعي الصيني نمواً مفاجئاً في مارس مع بدء عجلة الأعمال للدوران في أعقاب فترة إغلاق مطولة، لكن المحللين يرون أن الاقتصاد يبقى محفوفاً بالتحديات بسبب انحدار الطلب الخارجي بسبب تفشي فايروس كورونا المستجد. وتعود الصين تدريجياً إلى الحياة بعد أشهر من القيود الصارمة التي فرضت بهدف احتواء تفشي الوباء، الذي أجبر السلطات على وضع ملايين الأشخاص في العزل المنزلي وتسبب في توقف شبه تام للنشاط الاقتصادي. ونجم عن التدابير الصارمة تدهور النشاط الصناعي إلى أدنى مستوياته في فبراير الماضي، حيث انكمش الإنتاج الصناعي للمرة الأولى في 30 عاماً بعد أن أغلقت السلطات المحلات والمتاجر. وسجل مؤشر مديري المشتريات أمس مستوى فاق التوقعات لبلغ 52 نقطة لشهر مارس، وفقاً للمكتب الوطني للإحصاءات، حيث يفصل مستوى 50 نقطة بين النمو والانكماش.

وقال مكتب الإحصاءات إن الرقم "يؤشر إلى أن أكثر من نصف الشركات المشمولة بالدراسة شهدت تحسناً في استئناف الأعمال والإنتاج مقارنة بالشهر السابق، إلا أنه لا يعني أن العمليات الاقتصادية عادت إلى مستوياتها الطبيعية". وحذر البنك الدولي أمس من أن تداعيات الاقتصاد العالمي ويمكن أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني إلى نحو 2.3 في المئة مقابل نحو 6.1 في المئة في العام الماضي.

وقال مسؤول في البنك المركزي الصيني لوسائل إعلام إنه يوصي بالا تصد بكين هدفاً للنمو هذا العام نظراً إلى الشكوك الهائلة التي تواجهها. ونقلت صحيفة إيكونوميك ديلي الرسمية عن "ما جون" العضو في لجنة السياسة النقدية في بنك الشعب الصيني، إنه سيكون من الصعب الوصول إلى نمو بنسبة 6 في المئة، مضيفاً أن تحديد هدف يمكن أن يحد من التدابير الرسمية للتعامل مع تداعيات الفايروس. وحذر مدير مركز أبحاث الصين الكبرى لدى بنك أ.سي.بي.سي تومي شي قائلاً "لا ينبغي أن تتوقع الكثير من هذا الانتعاش القوي". وأضاف أن «فبراير كان شهر سيئاً للاقتصاد الصيني... الشركات شهدت عراقيل كبيرة في الإمدادات بسبب إغلاق المصانع والقيود على التنقل... لذلك فإن أي انتعاش بعد فبراير... أمر مفروغ منه».

صناعة السيارات المشلولة توجه طاقاتها الإنتاجية لتجهيز المستشفيات

ثلاثية الأبعاد ومن ثم إنتاجها بكميات كبيرة. ولكن، كما يؤكد المسؤولون عن مشروع التهوية بالضغط الإيجابي المستمر سي.بي.أي.بي الذي تعاونت فيه فورمولا 1، "فقد استغرق الأمر أقل من 100 ساعة بين أول اجتماع لمناقشة الأمر وإنتاج أول نموذج أولي. وهي مهلة معادة في سباقات السيارات ولكن ليس بالضرورة في القطاعات الأخرى".

انخراط فورد وجنرال موتورز في تصنيع الطائرات خلال الحرب العالمية الثانية. وانتقدت الجمعية غير الحكومية هذا التبرير بقولها إن "هذه الصور التي تظهر خطوط الإنتاج لدى فورد لصنع طائرات مقاتلة لا تساهم في حل المشكلة".

فردية. ففي إسبانيا، قام مهندسون من شركة رينو بمبادرة منهم بتصميم كامات واقنعة بلاستيكية لحماية العينين والوجه وقد تم تصنيعها بعد ذلك بواسطة طابعات ثلاثية الأبعاد متوفرة في مصانع ثابتة، وفق المصدر نفسه.

بالمشروع، بنفسه مصانع فورمولا 1 ماكلاين وجاغوار ورد بول، وتويوتا ووليامز. مع ذلك، لا ينظر البعض بعين الرضا إلى دخول صناعة السيارات على خط عالم الطب.

وجهت شركات صناعة السيارات العالمية طاقاتها الإنتاجية المعطلة نحو توفير المعدات الطبية وخاصة أجهزة التنفس. وتمكنت بعض الشركات مثل مرسيدس من تطوير أجهزة تعد بنقلة نوعية في سبل التصدي لفايروس كورونا المستجد.

بإنديانا من أجل تصنيع أجهزة التنفس على وجه السرعة. وحددت الأمور بسهولة أكبر مع مرسيدس التي طلبت من فريق فورمولا 1 لديها والمتوقف عن العمل بسبب تأجيل أو إلغاء الجائزة الكبرى، أن ينهك في العمل.

وانضمت جنرال موتورز وفورد في الولايات المتحدة، وبي.إس.أي. في فرنسا في إطار تحالف يضم كذلك شركة فاليو للمعدات وكذلك مهندسين من عالم فورمولا 1 إلى مبادرة توفير هذه المعدات الطبية الضرورية لإنقاذ الأرواح والتي تعاني المستشفيات من نقص شديد منها.

جنرال موتورز وفورد في الولايات المتحدة، وبي.أس.أي. في فرنسا وشركة فاليو انضمت إلى مبادرة تصنيع المعدات الطبية

ولكن الأمر لا يخلو من صعوبات، كما يتضح من السجل بين جنرال موتورز والرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي انتقد شركة صناعة السيارات الأميركية لتأخرها في البدء بالعمل وبأنها طلبت الكثير من المال. وتبعاً لذلك، طلب ترامب بموجب مرسوم من الشركة العملاقة في ديترويت أن تعد مصنعها في كوكمو



صناعة السيارات تتجه لتجهيز المستشفيات لمكافحة الوباء

وترى جمعية نشرة العلماء الذين غير الحكومية المعروفة على وجه الخصوص "بتتبع نهاية العالم، في مقال صدر مؤخراً أن المنطق القائل بأن شركات تصنيع السيارات هي الأفضل للقيام بالمهمة، ليس صحيحاً". وكتبت الجمعية "قد تبدو أجهزة التنفس مثل مضخات وأنظمة تكييف الهواء المستخدمة في السيارات، لكن القليل من الشركات المصنعة تصنع أجهزتها الخاصة بها وإنما تستعين لذلك بمقاولين متخصصين". وأضافت أنه إذا كان لدى شركات السيارات حالياً قدرات إنتاجية غير مستخدمة فهي مع ذلك تعتمد على المقاولين من الباطن، وهم بعيدون عن مراكز الإنتاج في فترة فرضت فيها قيود على حركة النقل على مستوى الكوكب وكذلك قيود محتملة على التصدير.

ويقول مسؤولو رينو إن مهندسي السيارات يقدمون خبرتهم في استخدام المعدات المتقدمة مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد. كما أنهم يستفيدون من القدرات الصناعية الكبيرة مثل تلك التي يمتلكها مركز شركة رينو للتكنولوجيا في غباتكور والذي يعد أكبر مركز للبحث والتطوير في فرنسا. وغالباً ما تبدأ المساعدة لقطاع المستشفيات في فترات الأوبئة بمبادرات